وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة أكد خلال منتدى التحول الأخضر الذي نظمه معهد الأبحاث أن الكويت تتبع نهجاً ينسق بين أمن الطاقة والنمو المستدام

صبيح المخيزيم: التحول في قطاع الطاقة أولوية وطنية رئيسية

■ الحميدان: تعزيز الربط بين البحث العلمي وصياغة السياسات لدعم تحول الطاقة في البلاد

■ كويستينن: التعاون في مجالات الطاقة النظيفة والاستدامة يمثل محوراً رئيسياً في العلاقة مع الكويت

وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة د.صبيح المخيزيم والمدير العام لمعهد الكويت للأبحاث العلمية د.فيصل الحميدان وسفيرة الاتحاد الأوروبي لدى الكويت آن كويستينن ووكيل وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة د.عادل الزامل ومدير برنامج تقنيات كفاءة الطاقة بمركز أبحاث الطاقة والبناء د.فتوح الرقم خلال منتدى التحول الأخضر بين الاتحاد الأوروبي والكويت في معهد الأبحاث (أحمد علي)

لمشاهدة الفيديو

دارين العلي

استضاف معهد الكويت للأبحاث العلمية أمس منتدى التحول الأخضر بين الاتحاد الأوروبي والكويت «الطاقة من أجل مستقبل مستدام» بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي، تحت رعاية وبحضور وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة د.صبيح المخيزيم، وذلك ضمن مشروع التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي في مجال التحول الأخضر، بهدف مناقشة أولويات التحول الطاقي في الكويت.

وفي كلمته الافتتاحية أكد الوزير المخيزيم أن الكويت تمضي قدما في جعل التحول في قطاع الطاقة أولوية وطنية رئيسية، لافتا إلى أن سياسات الطاقة أصبحت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاستقرار الاقتصادي، والمسؤولية البيئية، والأمن الوطني.

وأشار المخيزيم إلى أن «الكويت تتجه إلى هذا التحول برؤية واضحة، مشيرا إلى أن هذا التحول يجب أن يدار بشكل إستراتيجي، وبما ينسجم مع مصالحنا الوطنية ورؤيتنا طويلة المدى للتنمية»، موضحا أن هذا التحول يعد جزءا لا يتجزأ من رؤية «الكويت 2035» خارطة طريقنا الوطنية للتنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي.

وتابع: إنه تحت قيادة اللجنة العليا للطاقة تتبع الكويت نهجا موحدا ينسق بين أمن الطاقة والنمو المستدام والالتزامات الدولية، مبينا أن هذا الإطار يضمن تحقيق التنسيق بين قطاعات الطاقة والمياه والمناخ، ويدعم أهدافنا الوطنية.

وذكر أن الكويت تدرك تماما التحول العالمي نحو أنظمة طاقة أنظف وأكثر كفاءة، مع الحرص على أن يكون هذا التحول واقعيا وتدريجيا ومتماشيا مع مسؤولياتنا كدولة رئيسية منتجة للطاقة، والهدف هو تعزيز المرونة وزيادة الكفاءة، وتأمين قيمة طويلة الأمد للدولة وشعبها.

ولفت إلى أن هذا المنتدى يوفر فرصة مهمة لتعميق التعاون مع الاتحاد الأوروبي، فخبرة الاتحاد الأوروبي في تخطيط التحول، والإصلاحات التنظيمية، والابتكار تقدم رؤى يمكن أن تدعم الأجندة الوطنية للكويت، وفي المقابل تسهم الكويت بخبرتها الإقليمية ورؤيتها الواضحة للتنمية المستدامة.

وشدد على أهمية التعاون الدولي للتعامل مع تعقيدات مشهد الطاقة العالمي اليوم، حيث يمكن من خلال الشراكات البناءة، تحديد مجالات عملية ذات منفعة متبادلة في السياسات، والتكنولوجيا، وبناء القدرات والاستثمار.

بدورها، قالت سفيرة الاتحاد الأوروبي لدى الكويت آن كويستين إن منتدى الاتحاد الأوروبي والكويت للتحول الأخضر يعكس عمق الشراكة الممتدة بين الجانبين، والتي تحتفل هذا العام بمرور أربعين عاما على إقامة العلاقات الديبلوماسية، مؤكدة أن التعاون في مجالات الطاقة النظيفة والاستدامة يمثل محورا رئيسيا في هذه العلاقة.

وأشارت إلى أن التجربة الأوروبية في التحول الأخضر أثبتت أن التوسع في الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والابتكار في التقنيات الخضراء يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي وأمن الطاقة في آن واحد، لافتة إلى أن الكويت تمتلك فرصا واعدة لتكييف هذه التجارب بما يتناسب مع أولوياتها الوطنية، خصوصا في مجالات الطاقة الشمسية وتخزين الطاقة والهيدروجين الأخضر.

وأضافت أن الاتحاد الأوروبي يظل ملتزما بدعم الكويت من خلال تبادل المعرفة والشراكة التقنية والحوار حول السياسات، معربة عن تطلعها إلى الارتقاء بالعلاقات الثنائية نحو شراكة استراتيجية أعمق تسهم في تسريع مسار التحول نحو نظام طاقة أكثر استدامة ومرونة.

من جهته، تحدث المدير العام لمعهد الكويت للأبحاث العلمية د.فيصل الحميدان عن استضافة المنتدى التي تمثل محطة مهمة لتعزيز الربط بين البحث العلمي وصياغة السياسات، ودعم التنفيذ الفعلي لمسار تحول الطاقة في الدولة.

وأشار الحميدان إلى أن منظومة الطاقة في الكويت تمر بمرحلة تتطلب أن ترتكز الطموحات والسياسات على أسس فنية راسخة وقرارات مبنية على البيانات وتحليل الأنظمة وفهم الواقع التشغيلي المحلي، في ظل النمو المتزايد في الطلب على الكهرباء وتعقد منظومة الطاقة وأهداف التحول طويل الأمد، الأمر الذي يفرض تبني نهج علمي تطبيقي يحد من مخاطر التنفيذ ويعزز كفاءة التخطيط.

واستعرض دور المعهد بوصفه الجهة العلمية الوطنية الداعمة لصناع القرار من خلال بحوث تطبيقية مستقلة تسهم في صياغة سياسات الطاقة وتخطيط المنظومة، عبر مجالات تشمل كفاءة الطاقة، ودمج مصادر الطاقة المتجددة، وتخزين الطاقة، واحتجاز الكربون، والمباني المستدامة، والتقنيات الناشئة.

وأكد التزام المعهد الكامل بدعم مسيرة تحول الطاقة في الدولة، والعمل عن كثب مع الشركاء الوطنيين والدوليين لترجمة الطموحات إلى إجراءات عملية قائمة على أسس فنية سليمة.

أكد أنه يوفر الاستهلاك بنسبة 10٪ وما فوق

وكيل «الكهرباء»: إصدار قرار شراء الطاقة من المواطنين قريباً

وكيل وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة د.عادل الزامل مشاركا في الجلسة الأولى للمؤتمر (أحمد علي)

شارك وكيل وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة د.عادل الزامل في الجلسة الافتتاحية للمنتدى، متحدثا في تصريح للصحافيين عن التزام الكويت العالمي للتحول الكربوني الذي يركز على استخدام الطاقة المتجددة سواء الشمسية أو الرياح وكذلك التحول إلى الوقود الهيدروجيني، لافتا إلى أن الكويت لديها فرص كبيرة في ذلك نسبة لثرواتها الشمسية والهيدروكربونية.

وقال إن المنتدى يأتي في إطار التنسيق في عملية التحول الطاقي للكويت من الوضع الحالي حتى 2060 للوصول إلى صفر انبعاثات كربونية ضمن ما يعرف بالحياد الكربوني.

وأشار إلى أهمية الاستفادة من بعض التجارب في هذه الاتجاهات بما يخدم مصلحة الكويت في هذا التحول ليس بالطاقة فقط وإنما بالنموذج الاقتصادي الكويتي في التحول من الاعتماد الكلي على الطاقة الهيدروكربونية كالغاز والنفط إلى الطاقات المتجددة كالثروة الشمسية والطاقات قليلة الانبعاثات بالإضافة إلى التكامل ما بين الطاقات الهيدروكربونية والشمسية لخلق اقتصاد هيدروجيني أخضر وقليل الانبعاثات.

وحول مشاريع الكويت الخاصة بالطاقة الشمسية لرؤية الكويت 2035، لفت الزامل إلى أن الخطة تحوي على إدخال الطاقات المتجددة كجزء من إنتاج الطاقة في البلاد بنسبة 15٪، وتعمل الوزارة على ذلك عبر عدة برامج منها مشاريع الطاقة المتجددة في الشقايا بمراحلها الأربع بقدرة 5 غيغاواط.

ولفت إلى أنه سيتم قريبا إصدار قرار شراء الطاقة من المنازل لتشجيع المواطنين على وضع الطاقة الشمسية على أسطح المنازل ما سيوفر استهلاك الكهرباء بنسبة 10٪ وما فوق، مشيرا إلى أنه سيتم دعم القطاع الخاص في الالتزامات المطلوبة منه تجاه المؤسسات المالية العالمية بما يسمى البصمة الخضراء، حيث تتم حاليا دراسة النماذج المطبقة إقليميا وعالميا في هذا المجال.

معهد الكويت للأبحاث العلمية وقّع مذكرة تفاهم مع «أكساد»

الحميدان: تعزيز التنمية الزراعية في البيئات القاحلة

مدير عام معهد الأبحاث د.فيصل الحميدان ومدير عام منظمة «أكساد» د.نصرالدين العبيد خلال توقيع الاتفاقية

دارين العلي

وقّع معهد الكويت للأبحاث العلمية مذكرة تفاهم مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)، في خطوة ترسم تعاونا جديدا بين الجانبين، وترسخ التزام المعهد بدعم أبحاث الزراعة في البيئات القاحلة والهشة، وتعزيز الأمن الغذائي من خلال الشراكات الإقليمية المتخصصة.

وقع المذكرة عن المعهد مديره العام د.فيصل الحميدان، وعن منظمة «أكساد» مديرها العام د.نصر الدين العبيد.

وفي تصريح له، أكد د.الحميدان أن مذكرة التفاهم ترسم تعاونا علميا وفنيا بين الجانبين في مجالات ذات اهتمام مشترك تشمل الاستخدامات المثلى للمياه والأراضي، والإدارة المتكاملة للموارد، وتوطين المحاصيل والأشجار المثمرة والأصناف المحسنة المتحملة للجفاف والملوحة، وتطبيق التقنيات الحيوية لتحسين الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي.

وأضاف الحميدان أن مذكرة التفاهم تشمل كذلك مكافحة التصحر وتأهيل الأراضي المتدهورة، وتعزيز الزراعة المبتكرة والذكية مناخيا لرفع قدرة النظم الزراعية على التكيف مع التغير المناخي، فضلا عن إعداد دراسات لمكافحة التصحر، وتأهيل الأراضي المتدهورة، وتطوير الإنتاج في البيئات الهشة، والتعاون في إجراء الدراسات الاقتصادية والتسويقية الداعمة للإنتاج الزراعي والحيواني.

وبين الحميدان أن المذكرة تتضمن تنفيذ برامج تدريبية مشتركة، وتبادل الخبراء والباحثين، وتبادل المواد الوراثية وفق الضوابط العلمية ومتطلبات الحجر الصحي، بما يعزز التنمية الزراعية المستدامة في البيئات الجافة وشبه الجافة، مشيرا إلى أن هذه المذكرة «تمثل محطة جديدة في مسار التعاون العربي المشترك، وتفتح آفاقا أوسع لتعزيز الاستدامة الزراعية ومواجهة التحديات المناخية والبيئية المتسارعة».

يذكر أن منظمة أكساد هي منظمة عربية متخصصة تعمل ضمن منظومة جامعة الدول العربية، وتركز على البحث العلمي والتقني في مجال في البيئات الجافة والقاحلة، واستصلاح الأراضي، والإنتاج الحيواني والنباتي، وتطوير أصناف قادرة على تحمل الظروف القاسية، كما تسعى إلى دعم التنمية الزراعية في الدول العربية من خلال برامج تطبيقية وبحوث متقدمة وشراكات مع المؤسسات البحثة المميزة.

الصندوق الكويتي للتنمية: توقيع مذكرة تفاهم مع الوكالة السويدية للتعاون الدولي

المدير العام بالوكالة للصندوق الكويتي للتنمية وليد البحر والمدير العام للوكالة السويدية للتعاون الدولي د.ياكوب جرانيت عقب توقيع الاتفاقية

أبرم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مذكرة تعاون مع السويد ممثلة بالوكالة السويدية للتعاون الدولي. وتهدف مذكرة التفاهم إلى إرساء إطار للتعاون الدولي بين الطرفين بما يعزز التعاون في مجالات الاهتمام المشترك وفي البلدان التي ينفذ فيها الطرفان مشاريع وبرامج قائمة، وذلك في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمستدامة ومشاريع البنية التحتية وتبادل الخبرات الفنية، مع مراعاة سياسات وأولويات كل طرف.

وقام بالتوقيع على مذكرة التفاهم د.ياكوب جرانيت المدير العام للوكالة السويدية للتعاون الدولي، ووقعها وليد شملان البحر المدير العام بالوكالة نيابة عن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

ومن المتوقع أن يركز تعاون الطرفين، بموجب مذكرة التفاهم، على عدد من الأنشطة المحددة التي تتناسب مع ولاياتهما وسياساتهما التشغيلية، لاسيما في البلدان التي لدى الطرفين فيها برامج نشطة. وتشمل أهم مجالات التعاون المنصوص عليها في مذكرة التفاهم:التحديد المبكر للمشاريع المؤهلة للحصول على دعم المؤسستين، سواء من خلال التمويل وتقديم المساعدة الفنية، وذلك وفقا لسياسات وأساليب العمل التشغيلية لكل مؤسسة وإجراء مشاورات من وقت لآخر لتنسيق العمليات والأنشطة في المجالات التي تتيح مثل هذا التنسيق في البلدان الشريكة المشتركة، بما في ذلك – على وجه الخصوص دون الحصر – أوكرانيا وسورية وتعزيز التعاون في القطاعات ذات الأولوية لدى المؤسستين، والتي يتوقع أن تشمل الزراعة والأمن الغذائي، وإمدادات المياه والصرف الصحي، والتعليم، والصحة وتبادل المعلومات وتعزيز تقاسم المعرفة للاستفادة من خبرات وموارد وقدرات كل طرف.